



26 أكتوبر 2023

رقم: 237

السيد النائب المحترم عبد النبي عيدودي

الفريق الحركي بمجلس النواب

الموضوع: سؤال كتابي رقم 8338 حول مهنة التوثيق العدلي.

سلام تام بوجود مولانا الإمام

وبعد، فعلاقة بالموضوع المشار إليه أعلاه، يشرفني أن أحيطكم علما بأن مهنة العدول توجد في صلب اهتمامات وزارة العدل، فهي تعتبر فاعلا أساسيا في المنظومة القضائية، لكونها مهنة من المهن القانونية والقضائية التي تمارس في إطار مساعدي القضاء، وتلعب دورا هاما في مجال التوثيق والإثبات، وتسهم في إعداد وسائل الإثبات التي يعتمد عليها القضاء في أحكامه، وأهميتها وقيمتها لا تكمن فقط في كونها مؤسسة توثيقية، ولكنها أيضا صنعة جليلة، ومهنة شريفة تقلدها العلماء الأجلاء، والقضاة الأعلام عبر التاريخ الإسلامي الطويل، وتوارثها الخلف عن السلف، وقد أولاهم الأمراء والعلماء عناية فائقة، واهتماما بالغا عبر مختلف العصور، كما أن لها الحظوة في نفوس عموم المغاربة، وبفضل ذلك عرفت تطورات مهمة سواء على مستوى ممتدنيها أو على مستوى ممارستها ومزاوتها، وهو ما تجلى اليوم بصورة واضحة من خلال فتح المجال أمام المرأة المغربية لمزاوتها بناء على التعليمات الملوية السامية، اعتبارا لما وصلت إليه من تكوين وثقيف علمي رفيع، وما أبانت عنه من أهلية وكفاءة واقتدار في توليها لمختلف المناصب السامية.

وبعد مرور زهاء خمسة عشر سنة على دخول القانون المنظم للمهنة حيز التنفيذ، كان لا بد من وقفة تأمل من أجل تقييمه من خلال رصد مكامن الخلل فيه والعمل على معالجتها، ومكامن القوة والعمل على تعزيزها، مع الحفاظ على خصوصية المهنة ودورها الرمزي داخل المملكة.

وفي هذا الصدد باشرت الوزارة حوارا مسؤولا مع الهيئة الوطنية للعدول باعتبارها شريكا أساسيا في تدبير شؤون المهنة، والذي كان مناسبة لتقييم القانون النافذ المنظم للمهنة الصادر في 14 فبراير سنة 2006، والاستماع لتصورات الهيئة ومقترحاتها بشأن مراجعة هذا القانون، وتطلعات المهنيين بشأن مستقبل المهنة وتأهيلها على جميع الأصعدة والمستويات حتى تكون قادرة على مواكبة تطورات العصر.

وفي هذا الإطار عملت الوزارة على إعداد مشروع قانون جديد للمهنة تضمن عدة مستجدات همت بالأساس الجوانب المتعلقة بولوج المهنة والتكوين الأساسي والتكوين المستمر والإيداع بصندوق الإيداع والتدبير والتأديب والتنظيم الهيكلي للمهنة، إضافة إلى نسخ أحكام القانون رقم 49.00 المتعلق بتنظيم مهنة النساخة.

أما بخصوص المقترحات التي تستمد مرجعيتها من الشريعة الإسلامية، خاصة تلك المتعلقة بالتلقي الثنائي للشهادة وكيفية أدائها وعدد شهود اللفي، وخطاب القاضي، فقد تمت استشارة المجلس العلمي الأعلى وأخذ رأيه فيها، باعتباره مؤسسة تسهر على ضمان الأمن الروحي للمغاربة، وصون الثوابت الدينية للأمة، كما تم استطلاع رأي المجلس الأعلى للسلطة القضائية تطبيقا لمقتضيات المادة 112 من القانون التنظيمي رقم 13- 100 المتعلق بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية، حيث تم إعداد الصيغة النهائية لسودة هذا المشروع وإحالته إلى الأمانة العامة للحكومة بتاريخ 27 يوليوز 2022 من أجل عرضه على مسطرة المصادقة.

واعتبارا للتوجهات العامة التي تعتمدها وزارة العدل في استراتيجيتها المرتبطة بتحديث الإدارة القضائية ورقمنة مختلف خدماتها عبر التجسيد اللامادي للمساطر والإجراءات القضائية، فقد عملت هذه الأخيرة على إطلاق منصة المرجع الوطني الإلكتروني للمهن القانونية والقضائية، التي تتيح إمكانية الاطلاع على جميع المعطيات المتعلقة بالمنتسبين للمهن القانونية والقضائية، ومن بينهم العدول، واختيار معايير البحث المناسبة، كما تعمل الوزارة على إحداث منصة خاصة بالتبادل الإلكتروني مع العدول تهدف إلى رقمنة المسارات والمساطر والإجراءات التي تمر منها الوثيقة العدلية، وابتكار الحلول الرقمية لتبسيطها وتعزيز التبادل الإلكتروني للبيانات المشتركة مع كافة الشركاء، كما تهدف إلى تسهيل حصول المرتفق على الخدمات وتقليل تكاليف إنجاز الخدمات الإدارية بالنسبة للمواطن والإدارة، وذلك من خلال:

- تمكين المواطنين من إيداع الوثائق والطلبات لتوثيق العقود العدلية؛
- تمكين المواطنين من استخراج نسخ العقود؛
- تمكين العدول من تحرير الوثائق بالمنصة وتوقيعها؛
- تمكين العدول من تسليم العقود الرسمية لأصحابها؛

- تمكين قضاة التوثيق من الخطاب على الوثائق العدلية بالمنصة وتوقيعها.

ولتنزيل الرؤية الاستراتيجية الجديدة في مجال الرقمنة، وفي إطار المراجعة الشاملة للقانون المنظم لخطة العدالة، عملت الوزارة على ملاءمة الترسانة القانونية لمواكبة مشاريع الرقمنة؛ حيث تم العمل على تضمين مشروع القانون المتعلق بمهنة العدول، مقتضيات جديدة تهم رقمنة المسارات والإجراءات التي تفرمها الوثيقة العدلية.

وفي الأخير، يشرفني أن أخبركم أن من شأن كل هذه الإجراءات أن تؤثر إيجاباً على وضعية السادة العدول بشكل يصون كرامة العدل ويحمي حقوق المتعاقدين.

وتفضلوا، السيد النائب المحترم، بقبول خالص التقدير، والسلام.

وزير العدل
عميد اللعيبة وشعبي